تحليل القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي
-دراسة حالة مؤسسة AOM INVEST SPA للفترة (2018-2020) -

Analysis of the financial statements of small and medium enterprises prepared according to the financial accounting system
-A case study of AOM INVEST SPA for the period (2018-2020) -

بن عمار أمينة*
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة
المركز الجامعي تيبازة – الجزائر
balaanais@gmail.com

برصة المهدي
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة
المركز الجامعي تيبازة – الجزائر
barca.elmehdi@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام:2023/03/30 تاريخ القبول للنشر: 2023/04/28 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي يستعملها المحلل المالي بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في تحليل هذه القوائم من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة وترشيد مختلف قراراتها المالية لما لهذا النوع من المؤسسات من خصوصيات والمرتبطة أساسا بصغر الحجم وقلة مواردها.

تم تطبيق أدوات التحليل المالي على مؤسسة أوم انفست AOM INVEST SPA باعتبارها تنتمي لهذه الفئة من المؤسسات باستخدام القوائم المالية الخاصة بها للسنوات: 2018، 2019 و2020، وبعد دراستها وتحليلها تم التوصل لمجموعة من النتائج تتمثل أهمها في إعتبار القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكننا من معرفة و مقارنة مبالغ عناصر القوائم المالية لسنتين متتاليتين مما يسهل عملية القراءة والتحليل الجيد للقوائم المالية، بالإضافة إلى معرفة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة ودرجة المخاطرة المرتبطة بها وإتخاذ القرار الملائم لوضعيتها المالية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدوات التحليل المالي

تصنيف JEL: M40، M48.

Abstract:

This study aims to identify the financial statements prepared according to the financial accounting system for small and medium enterprises, which are used by the financial analyst, in addition to the tools used in analyzing these lists in order to evaluate the financial performance of the institution and rationalize its various financial decisions, because of the specificities of this type of institutions that are mainly related Small in size and few resources.

Financial analysis tools were applied to INVEST SPA AOM, as it belongs to this category of institutions, using its financial statements for the years: 2018, 2019 and 2020, and after studying and analyzing it, a set of results was reached, the most important of which is considering the financial statements prepared according to the system The financial accountant enables us to know and compare the amounts of the elements of the financial statements for two consecutive years, which facilitates the process of reading and good analysis of the financial statements, in addition to knowing the funding sources on which the institution relies and the degree of risk associated with it and making the appropriate decision for its financial position.

Keywords : Financial statements; financial accounting system; small and medium enterprises; financial analysis tools.

Jel Classification Codes: M40 ،M48.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

قامت الجزائر كغيرها من بلدان العالم بتغيير نظامها المحاسبي لمواكبة التغيرات الإقتصادية العالمية، وهذا بتبني النظام المحاسبي المالي الموافق لمعايير المحاسبة الدولية، من أجل إكساب القوائم المالية المعدة وفقه المصداقية والشفافية.

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة و تحليل هذه القوائم بإستخدام المؤشرات والنسب المالية التي يمكن من خلالها المساهمة بصورة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين، وبالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال عمليات تقييم الأداء المالي، الذي يعد الخطوة المكملة لعملية التحليل المالي.

لا يقتصر التحليل المالي على المؤسسات الكبيرة فقط، بل يمتد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي بدورها مطالبة ببناء نظام لتقييم أدائها المالي، تقدم مخرجاته لمتخذي القرارات المستوى الأدائي الذي بلغته المؤسسة، كما يقدم للإدارة والمسيرين صورة واضحة على الأهداف والنتائج التي حققتها خلال السنة المالية، ومن ثم يمكنهم تصحيح أوضاعها من خلال تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف بما يعزز من قدرتها على الاستمرارية والبقاء والتطور.

بالنظر إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانطلاقا مما يقدمه التحليل المالي من أدوات ومؤشرات تساهم في تقييم أداء المؤسسات بصفة عامة، تبرز إشكالية البحث الرئيسية التي تتناول إمكانية تطبيق هذه المؤشرات والأساليب العلمية لتقييم وتحليل طبيعة الأداء المالي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا الأساس تم صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي SCF في دراسة الوضعية المالية وتقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF؟.
- ما هي أدوات التحليل المالي؟ وكيف تساهم في عملية اتخاذ القرار؟.

1.1. فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة المعدة وفق النظام المحاسبي الماليSCF هي نفسها في المؤسسات الكبيرة.
- يساعد التحليل المالي بأدواته في دراسة وتقييم التوازن المالي، ربحية المؤسسة، سيولتها، وبالتالي اتخاذ القرارات.

2.1. أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط التالية:

- بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطب هام في الاقتصاد الوطني والدولي.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

3.1. أهداف البحث: تهدف الدارسة إلى:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها؛
- التعرف على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف قوائمها المالية؛

- التعرف على أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التعرف على نقاط القوة والضعف.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تبرز أهميته في عرض النظام المحاسبي المالي والتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحاسبة الخاصة بها إضافة إلى التطرق لأهمية التحليل المالي بالإضافة إلى تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها في البحث سواء تعلق الأمر بجانبه النظري أو التطبيقي.

وبغرض التوسع في جوانب الموضوع تم التطرق لمحاور الدراسة التالية:

- النظام المحاسبي المالي؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحليل القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة حالة مؤسسة أوم انفست AOM INVEST SPA.

2. النظام المحاسبي المالي:

2. 1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، بحيث يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية"، وطبقا لهذا القانون فالمحاسبة المالية " :نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"، ومن الناحية القانونية عرفت المحاسبة المالية بأنها" :مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقها وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية والدولية المتفق عليها"

2.2 . مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يطبق النظام المحاسبي المالي على: (القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007 ، الصفحة 3)كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها كالمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري والتعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة، يستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

3.2 . أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي:

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي: (بلعور سليمان، 2014، الصفحات 205-206)

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة؛
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية عن الوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات وبالتالي قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني الدولي؛
- الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة بتوفير معلومات منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- يسمح النظام المحاسبي المالي بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- نشر معلومات وافية، صحيحة وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

4.2 . الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي:

الكشوف المالية عبارة عن وثائق مالية مهيكلة تتضمن معلومات شاملة ناتجة عن معالجة العديد من المعلومات مع الأخذ بعين الإعتبار التفصيل في العناصر المهمة والتجميع في العناصر قليلة الأهمية، وكذلك مدى التوازن بين المنافع المرجوة من استخدام هذه الكشوف وتكاليف إعدادها ونشرها، تتكون الكشوف المالية من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق. (بن قطيب علي وحطاب دلال، 2019، صفحة 7)

5.2 . مستعملي القوائم المالية:

يستعمل للقوائم المالية كلا من:

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية؛
- إدارة الضرائب؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء.

6.2 . الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

تتمثل الخصائص النوعية التي ينبغي توافرها في معلومات القوائم المالية في:

- **الملائمة:** تعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية، عادة ما تكون "ملاءمة المعلومات المالية" مرتبطة بطبيعتها، وأهميتها النسبية؛
- **القابلية للفهم:** تعني هذه الخاصية أن المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تكون واضحة وسهلة الفهم من طرف مستخدميها والذين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الإقتصادي والمحاسبي، ولديهم الرغبة في دراسة القوائم المالية لأخذ صورة واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.
- **الموثوقية:** تكون المعلومة موثوقة وصادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها.
- **قابلية المقارنة:** ويتحقق ذلك عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، ومن بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات من خلال المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة وتعني استمرارية الطرق، والمقارنة بين المؤسسات وتعني تشابه أو تجانس الطرق؛

7.2. المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي: تندرج أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- محاسبة التعهد؛
- إستمرارية الإستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الملاءمة؛
- المصداقية؛
- القابلية للمقارنة؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية؛
- أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني

3. تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الإقتصاديات الحديثة، حيث أصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دورا هاما كمصدر لتنمية الدخل وخلق فرص عمل جديدة، خاصة أن عددها في إرتفاع مستمر لما لها من خصوصيات مهمة.

1.1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد أصدر المشرع الجزائري القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والذي ينص على ما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات" :

تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج.
- تستوفي معيار الإستقلالية ويقصد به أن 25 % من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

2.1.3. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن تلخيص معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب ما نص عليه القانون 17-02 لاسيما المواد: 8، 9 و 10 منه في الجدول الموالي:

جدول 1: جدول تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دينار	لا يتجاوز 200 مليون دينار
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير دينار	من 200 مليون إلى 1 مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المواد 8،9،10 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

2.3. نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي على كل المؤسسات، كبيرة كانت أم صغيرة على حد سواء، دون مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلباتها المحاسبية، وما تجدر الإشارة إليه هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق نظام المحاسبة المبسطة هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة.

سنتطرق إلى دراسة النظام المحاسبي المبسط وذلك من خلال التطرق في البداية بمجال تطبيقه وثانيا إجراءات النظام المحاسبي المبسط.

1.2.3. مجال تطبيق نظام المحاسبة المبسطة:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات، والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات والكوادر المختصة في مجال المحاسبة.

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:

- **المؤسسات ذات النشاط التجاري:** رقم أعمالها 10 ملايين دج و عدد العمال فهو 09 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.
- **المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي والحرفي:** رقم أعمالها 06 ملايين دج و 09 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل.
- **المؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى:** بدورها تتوافق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب 03 ملايين دج.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول الآتي:

جدول 2: المؤسسات الصغيرة التي يمكن لها مسك محاسبة مالية مبسطة

نشاط المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الملاحظات
النشاط التجاري	09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل	10 مليون دج	**يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية**
النشاط الإنتاجي والحرفي		6 مليون دج	
نشاط الخدمات وقطاعات أخرى		3 مليون دج	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة 02 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

2.2.3. إجراءات نظام المحاسبة المبسطة:

يكون تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة في مرحلتين :المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، أما المرحلة الثانية فتكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الصفحة 77-78):

- **متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية:**

يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المالية المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:

- وجود دعامة محينة بإنتظام، ويتمثل ذلك بتسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو يتم تسجيلها في دفترين: دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.
- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية، بالإعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة. حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

❖ **تصحيحات آخر السنة المالية:**

يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛
- مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية؛
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

3.2.3. الكشوف المالية المتعلقة نظام المحاسبة المبسطة:

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، صفحة 79).

4. تحليل القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:

1.4. عرض محتوى القوائم المالية:

القوائم المالية أو الكشوف المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وتكون كل مؤسسة تنتمي لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي مجبرة على أن تعد هذه القوائم سنويا.

تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في: (المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26/05/2008، صفحة 14) .

❖ **الميزانية:** تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية.

❖ **جدول حساب النتائج:** جدول يلخص مختلف الأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلال السنة المالية، بدون الأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة.

❖ **جدول تدفقات الخزينة:** يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة نقدية (تدفقات الخزينة) وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة.

❖ **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

❖ **ملحق الكشوف المالية:** تتضمن ملاحق القوائم المالية معلومات وتوضيحات ذات أهمية تساعد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى وتكون مكملة لها.

2.4. التحليل المالي للقوائم المالية:

1.2.4. تعريف التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر من بينها:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على إستخدام البيانات والمعلومات؛ لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف. (الشيخ، 2008، صفحة 2)
- عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار. (بروال بومدين و آخرون، 2021، صفحة 10)
- دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها وبإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة والذي يمكن من إتخاذ القرارات المالية السليمة" (بروال بومدين وآخرون، 2021، صفحة 10)

2.2.4. أهداف التحليل المالي:

من بين أهداف التحليل المالي نذكر ما يلي: (لزعر محمد سامي، 2012، صفحة 74)

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني؛
- إختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها؛
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة؛
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع أو مع أدائها في السنوات السابقة؛
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض؛
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

3.4. الأساليب والطرق المستخدمة في تحليل القوائم المالية:

للتحليل المالي أساليب وطرق عديدة ومتنوعة تستخدم في تحليل القوائم المالية، وإختيار هذه الطرق يتناسب مع الهدف من التحليل، المعلومات المتوفرة بالإضافة إلى إحتياجات الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، يمكن تلخيص هذه الأساليب والطرق فيما يلي:

1.3.4. التحليل العمودي والتحليل الأفقي

- **التحليل العمودي:** ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة، ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية (مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، 2006، صفحة 93)
- **التحليل الأفقي:** يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية ورصد التغيرات الحادثة فيها لأكثر من فترة مالية، وهذا ما يساعد المحلل على معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب التي أدت

لذلك، وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل وهذا ما ميز هذا التحليل وأكسبه صفة الديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن. (مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، 2006، صفحة 104)

2.3.4. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يسمح التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث يستند المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة إلى عدة مؤشرات من أهمها : رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.

- **رأس مال العامل:** رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. (لزعر محمد سامي، 2012، صفحة 92)
- **إحتياجات رأس المال العامل:** احتياجات رأس المال العامل هو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتمويل دورة الإستغلال، وتعبر عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ معين.
- **الخزينة:** تمثل الخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الإستغلال معينة، وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

3.3.4. التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم وأقدم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، و هذا يعود لسهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

فالنسب المالية عبارة عن العلاقة القائمة بين عناصر القوائم المالية، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري (مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، 2006، صفحة 127) بموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن إشتقاق عدد كبير من النسب المالية، ومن أهمها نجد: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التمويل ونسب المديونية.

5. دراسة حالة مؤسسة أوم انفست AOM INVEST SPA

1.5. التعريف بالمؤسسة:

أنشئت أوم انفست سنة 2011 تقع في مدينة وهران، وهي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية، كما تشارك أيضا مع المراكز الدولية الأخرى للتنمية وتميز الوجهات في تطوير الدراسات لبناء الوجهات السياحية بامتياز ولتطوير قطاع السياحة في الجزائر توظف أكثر من 52 عامل. مدرجة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبورصة الجزائر منذ سنة 2018، تقوم بنشر قوائمها المالية بكل شفافية في الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر.

تعتبر شروط الإدراج في سوق البورصة صارمة نوعا ما خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تتوفر في العادة على الشروط اللازمة لتلبيتها، من بينها أن تكون على شكل شركة ذات أسهم وفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة بالإضافة إلى نشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين.

2.5. تحليل القوائم المالية للمؤسسة:

❖ **عرض ميزانية المؤسسة (2018- 2020):**

جدول 3: ميزانية المؤسسة (2018- 2020)

الوحدة: دج

الأصول	2018	2019	2020
الأصول الغير جارية			
التثبيتات المعنوية	182 133,00	139 133,33	73 250,00
التثبيتات العينية	67 005 489,00	106 603 631,98	718 538 886,31
التثبيتات الجاري إنجازها	226 372 822,00	271 493 157,47	-
التثبيتات المالية	1 135 000,00	135 000,00	-
مجموع الأصول الغير جارية	294 695 444,00	378 370 922,78	718 612 136,31
الأصول الجارية			
مخزونات جارية	-	-	45 500,00
الزبائن	-	-	2 408 920,95
المدينون الآخرون	20 146 772,00	20 281 718,42	25 291 664,36
الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة	17 260 272,00	22 177 823,92	29 718 094,07
الصندوق	27 559 257,00	9 762 492,23	4 600 968,65
مجموع الأصول الجارية	64 966 301,00	52 222 034,57	62 065 148,03
مجموع الأصول	359 661 745,00	430 592 957,35	780 677 284,34
الخصوم			
رؤوس الأموال الخاصة	118 814 657,00	119 564 966,45	460 371 954,74
الخصوم الغير جارية	239 649 384,00	301 604 881,21	309 182 984,76
الخصوم الجارية	1 197 704,00	9 423 109,69	11 122 344,84
مجموع الخصوم	359 661 745,00	430 592 957,35	780 677 284,34

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانية المؤسسة المنشورة على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر.

❖ **التحليل العمودي لميزانية المؤسسة:**

جدول 4: التحليل العمودي لميزانية المؤسسة

الوحدة: دج

البيان	2018		2019		2020	
	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)
الأصول						
الأصول الغير جارية	294 695 444,00	81,94	378 370 922,78	87,87	718 612 136,31	92,05
الأصول الجارية	64 966 301,00	18,06	52 222 034,57	12,13	62 065 148,03	7,95
إجمالي الأصول	**359 661 745,00**	**100,00**	**430 592 957,35**	**100,00**	**780 677 284,34**	**100,00**
الخصوم						
رؤوس الأموال الخاصة	118 814 657,00	33,04	119 564 966,45	27,77	460 371 954,74	58,97
الخصوم الغير جارية	239 649 384,00	66,63	301 604 881,21	70,04	309 182 984,76	39,60
الخصوم الجارية	1 197 704,00	0,33	9 423 109,69	2,19	11 122 344,84	1,42
إجمالي الخصوم	**359 661 745,00**	**100,00**	**430 592 957,35**	**100,00**	**780 677 284,34**	**100,00**

المصدر: من إعداد الباحثان الإعتماد على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من الجدول السابق إرتفاع في نسبة الأصول الغير جارية في سنتي 2019 و2020 حيث بلغت النسب على التوالي: 87,87 % 92,05% من إجمالي الأصول مقارنة بسنة 2018 والتي بلغت 81,94 %، وهذا الإرتفاع راجع لإرتفاع التثبيتات العينية، في حين أن نسبة الأصول الجارية عرفت إنخفاض سنتي 2019 و2020 حيث قدرت بالنسب 12,13% و 7,95 % في حين بلغت سنة 2018 بنسبة 18,06 % من إجمالي الأصول. إن هذا الإنخفاض ناتج عن إنخفاض في الصندوق.

أما فيما يخص مصادر التمويل فإن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على المصادر الخارجية (ديون طويلة الأجل) إذ بلغت سنة 2019 نسبة 70,04% من إجمالي الخصوم، لتتراجع النسبة إلى 39,60% سنة 2020 مقابل إرتفاع في نسبة رؤوس الأموال الخاصة لتصل 58,97 % من إجمالي الخصوم سنة 2020 وهذا راجع إلى إرتفاع مبلغ فارق إعادة التقييم إذ بلغ سنة 2020 مبلغ 530 287 618,47دج، على الرغم من إنخفاض في نسبة الخصوم الغير جارية مقارنة بنسبة رؤوس الأموال الخاصة من إجمالي الخصوم، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الخصوم الغير جارية في إرتفاع حيث بلغت قيمتها 309 182 984,76 دج سنة 2020 .

❖ **التحليل الأفقي للميزانية:**

جدول 5: التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة

الوحدة: نسبة مئوية %

البيان	التغير المطلق 2018/2019	التغير النسبي 2018/2019	التغير المطلق 2019/2020	التغير النسبي 2019/2020
		الأصول		
الأصول الغير جارية	83 675 478,78	28,39	340 241 213,53	89,92
الأصول الجارية	- 12 744 266,43	- 19,62	9 843 113,46	18,85
إجمالي الأصول	**70 931 212,35**	**19,72**	**350 084 326,99**	**81,30**
		الخصوم		
رؤوس الأموال الخاصة	750 309,45	0,63	340 806 988,29	285,04
الخصوم الغير جارية	61 955 497,21	20,54	7 578 103,55	2,51
الخصوم الجارية	8 225 405,69	87,29	1 699 235,15	18,03
إجمالي الخصوم	**70 931 212,35**	**16,47**	**350 084 326,99**	**81,30**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانية المؤسسة

جدول حساب النتائج (2018- 2020):

جدول 6: جدول حساب النتائج للمؤسسة (2018- 2020)

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020
رقم الأعمال	2 156 031,60	6 935 504,20	7 690 266,57
الإنتاج المثبت	88 859 410,86	26 800 206,53	11 821 845,23
إنتاج السنة	**91 015 442,46**	**33 735 710,73**	**19 512 111,80**
المشتريات المستهلكة	79 816 351,42	13 611 096,92	6 920 439,90
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	3 151 207,64	8 003 365,20	3 374 011,63
إستهلاك السنة	**82 967 559,06**	**21 614 462,12**	**10 294 451,53**
القيمة المضافة للإستغلال	**8 047 883,40**	**12 121 248,61**	**9 217 660,27**
أعباء العاملين	4 519 877,61	8 805 641,66	8 343 089,96
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	47 731,00	203 880,30	774 608,87
الفائض الإجمالي عن الإستغلال	**3 480 274,79**	**3 111 726,65**	**99 961,44**
النواتج العملياتية الأخرى	243 311,82	1 034,68	5 525,07

الأعباء العملياتية الأخرى	112 383,88	1 291 533,75	256 666,83
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	896 629,22	899 962,55	3 741 981,71
النتيجة العملياتية	**2 714 573,51**	**921 265,03**	**- 3 893 162,03**
النواتج المالية	-	150 000,00	-
الأعباء المالية	1 254 980,31	-	-
النتيجة المالية	**- 1 254 980,31**	**150 000,00**	-
النتيجة العادية قبل الضرائب	**1 459 593,20**	**1 071 265,03**	**- 3 893 162,03**
الضرائب الواجب دفعها	212 148,00	320 952,97	-
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	-	-	-
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1 247 445,20**	**750 312,06**	**- 3 893 162,03**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 247 445,20**	**750 312,06**	**- 3 893 162,03**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة المنشور على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر.

❖ **التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:**

جدول 7: التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج (2018-2020)

الوحدة: دج

البيان	التغير المطلق 2018/2019	التغير النسبي 2018/2019	التغير المطلق 2019/2020	التغير النسبي 2019/2020
إنتاج السنة	-57 279 731,73	- 62,93	- 14 223 598,93	-42,16
إستهلاك السنة	-61 353 096,94	- 73,95	- 11 320 010,59	-52,37
القيمة المضافة للإستغلال	4 073 365,21	50,61	- 2 903 588,34	-23,95
الفائض الإجمالي عن الإستغلال	-368 548,14	-10,59	- 3 011 765,21	-96,79
النتيجة العملياتية	-1 793 308,48	- 66,06	-4 814 427,06	-522,59
النتيجة المالية	1 404 980,31	- 111,95	- 150 000,00	-100,00
النتيجة العادية قبل الضرائب	- 388 328,17	- 26,61	- 4 964 427,06	-463,42
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-497 133,14	- 39,85	- 4 643 474,09	-618,87
النتيجة الصافية للسنة المالية	**-497 133,14**	**- 39,85**	**- 4 643 474,09**	**-618,87**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة

نلاحظ من الجدول السابق إنخفاض جد معتبر في مجمل نتائج جدول حسابات النتائج وهذا إبتداءا من سنة 2019 و 2020 وهذا راجع لفترة الأزمة الصحية الذي عرفها العالم في هذه الفترة والمتمثلة في جائحة كرونا covid19، حيث أن مؤسسة أوم انفست AOM INVEST SPA تنشط في مجال دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية.

إذ أن قطاع السياحة كباقي القطاعات تأثر بشكل كبير بالجائحة خاصة مع فترة الحجر الصحي الذي ألزم غلق كل الأماكن السياحية والمنتجعات وبالتالي تراجع في رقم أعمال المؤسسات الناشطة في هذا المجال.

❖ **التحليل بإستخدام مؤشرات التوازن المالي:** تم الإعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لتحليل قوائمها المالية لحساب أهم مؤشرات التوازن المالي، وفيما يلي سنعرض الميزانية المختصرة للمؤسسة للسنوات: 2018، 2019 و2020.

جدول 8: الميزانية المختصرة للمؤسسة للسنوات: 2018، 2019 و 2020

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020
الأصول			
أصول ثابتة:	294 695 444,00	378 370 922,78	718 612 136,31
أصول متداولة:	64 966 301,00	52 222 034,57	62 065 148,03
قيم الإستغلال	-	-	45 500,00
قيم قابلة للتحقيق	37 407 044,00	42 459 542,34	57 418 679,38
قيم جاهزة	27 559 257,00	9 762 492,23	4 600 968,65
المجموع	**359 661 745,00**	**430 592 957,35**	**780 677 284,34**
الخصوم			
أموال دائمة:	**358 464 041,00**	**421 169 847,66**	**769 554 939,50**
أموال خاصة	118 814 657,00	119 564 966,45	460 371 954,74
ديون طويلة الأجل	239 649 384,00	301 604 881,21	309 182 984,76
ديون قصيرة الأجل:	**1 197 704,00**	**9 423 109,69**	**11 122 344,84**
المجموع	**359 661 745,00**	**430 592 957,35**	**780 677 284,34**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة

بناء على الميزانية المختصرة للمؤسسة تم حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات 2018-2020 والذي نلخصها في الجدول الموالي:

جدول 9: مؤشرات التوازن المالي للسنوات 2018-2020

الوحدة: دج

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
رأس المال العامل(FR)	رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة	63 768 597,00	42 798 924,88	50 942 803,19
إحتياجات رأس المال العامل(BFR)	إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل- التسبيقات)	36 209 340,00	33 036 432,65	46 341 834,54
الخزينة(TR)	الخزينة= رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل	27 559 257,00	9 762 492,23	4 600 968,65

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة.

من الجدول تلاحظ أن المؤسسة حققت رأس المال العامل **(FR)** موجب وهذا طيلة فترة التحليل وهذا لإرتفاع أموالها الدائمة من أموال خاصة وديون طويلة الأجل مقارنة بأصولها الثابتة وهذا ما يعني أن المؤسسة بإمكانها تغطية إحتياجات أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

كما نلاحظ أيضا تسجيل المؤسسة لإحتياج رأس المال العامل **(BFR)** موجب خلال الثلاث سنوات محل الدراسة، ما يدل على أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، أي أن موارد الدورة غير كافية لتغطية إحتياجات الدورة وعليه فإن الجزء الفائض من الإحتياجات يجب تغطيته بواسطة رأس المال العامل.

أما بالنسبة لرصيد خزينة المؤسسة فقد سجل رصيد موجب خلال سنوات المعنية بالدراسة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

❖ **التحليل بإستخدام النسب المالية:**

لتحليل الميزانية وجدول حساب النتائج للمؤسسة تم الإعتماد على مجموعة من النسب المالية الأكثر دلالة والمتمثلة في (نسب السيولة، نسب النشاط ونسب التمويل)، والجدول الموالي يلخص هذه النسب للسنوات: 2018، 2019 و 2020:

جدول10: النسب المالية للسنوات 2018-2020

الوحدة: نسبة مئوية %

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
نسب السيولة				
السيولة العامة	أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	5 424,24	554,19	558,02
السيولة الفورية	قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	2 301,01	103,60	41,37
نسب التمويل				
التمويل الدائم	أموال دائمة/ أصول ثابتة	121,64	111,31	107,09
التمويل الخاص	أموال خاصة/ أصول ثابتة	40,32	31,60	64,06
التمويل الخارجي	مجموع الديون/مجموع الأصول	66,96	72,23	41,03
نسب النشاط				
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال/ إجمالي الأصول	0,60	1,61	0,99
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	0,73	1,83	1,07
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال/الأصول الجارية	3,32	13,28	12,39

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على جدول حساب النتائج للمؤسسة

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

❖ **نسب السيولة:**

نلاحظ أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة، في كل من سنة 2018،2019 و 2020 فالمؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل(ديون قصيرة الأجل) من خلال أصولها المتداولة، حيث فاقت نسبة السيولة العامة نسبة 100%، أما بالنسبة للسيولة الفورية فقد بلغت نسبة 2301,01 % و103,60% سنتي 2018 و 2019 على التوالي دليل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها، في حين نجد أن نسبة السيولة الفورية إنخفضت سنة 2020 لتصل .%41,03

❖ **نسب التمويل:**

نلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات محل الدراسة أكبر من نسبة 100%، أي أن الأموال الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة+ ديون طويلة الأجل) تغطي الأصول غير الجارية و يبقى فائض (هامش الأمان) يمكن أن يوجه لتمويل الأصول الجارية.

أما بالنسبة لنسب التمويل الخارجي فقد بلغت نسب أقل من 100%، إذ تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر من اعتمادها على الملاك، فبالنسبة لسنة 2018 تقدر نسبة الاقتراض بـ 66,96 % ، أما في سنة 2019 فهي تقدر بـ 72,23% لتنخفض النسبة إلى 41,03 % سنة 2020 مما يتضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، وهذا بكل تأكيد سوف يترتب عليه زيادة في الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

❖ **نسب النشاط:**

نلاحظ من خلال النتائج المسجلة إنخفاض نسب النشاط و هذا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ معدل دوران مجموع الأصول خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 النسب الآتية على التوالي: 0,60، 1,61 و 0,99 في حين بلغ معدل دوران الأصول غير الجارية فسجلت النسب التالية: 0,73، 1,83 و 1,07 أما بالنسبة معدل دوران الأصول الجارية فبلغ 3,32، 13,28 و 12,39. وهذا ما يفسر ضعف كفاءة الإدارة في تسيير الأصول لتوليد المبيعات وهذا طيلة فترة الدراسة.

6. خاتمة:

من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين لنا مدى أهمية و ضرورة التحليل المالي لقياس أداء المؤسسة وتقييمه، كما أنه أداة فعالة تمكن القائمين على المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم مؤشراته أيضا فرصة لاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الرقابة واتخاذ القرارات المالية الملائمة والعمل على تصحيح مختلف الانحرافات وتفادي مسبباتها وبالتالي ضمان عدم تكررها في المستقبل.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مختلف ادوات التحليل المالي في تقييم ادائها المالي وترشيد مختلف قراراتها المالية بالرغم من الخصوصيات المرتبطة أساسا بصغر الحجم وقلة الموارد المالية والبشرية، خاصة وأنها تمتلك القوائم المالية الرئيسية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

قمنا في دراستنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة AOM INVEST SPA والمتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج للسنوات 2018، 2019 و2020، حيث أن المؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر، تقوم بنشر قوائمها المالية في موقع بورصة الجزائر، حيث يمكن الاطلاع على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية وخاصة المستثمرين وتحليلها من طرفهم، وبالتالي الإفصاح عن معلومات تتميز بالشفافية ويتم توفرها في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وبناءا على نتائج التحليل، نستعرض التوصيات التالية:

❖ ضرورة الربط بين كل القوائم الدالية التي تعدها المؤسسة وذلك لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالمؤسسة لتعزيزها أو لمعالجتها.

❖ ضرورة الإهتمام بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باعتبار القوائم المالية تعد وفق معايير محاسبية دولية، حيث يجب على المؤسسات عدم الاكتفاء بإعداد القوائم المالية وحسب، بل استخدام المعلومات المتضمنة في القوائم المالية لإتخاذ القرارات السليمة والمبنية على معلومات ملائمة وموثوق بها.

7. قائمة المراجع:

1. المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26/05/2008. (بلا تاريخ). المتضمن أحكام تطبيق قانون النظام المحاسبي.
2. القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007 . (الصفحة 3). المتضمن النظام المحاسبي المالي.
3. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. (الصفحة 77-78). المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.
4. بروال بومدين وآخرون. (2021). التحليل المالي المتقدم: من النظرية إلى الجانب التطبيقي. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
5. بلعور سليمان. (جوان، 2014). دوافع وآثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر. مجلة رؤى إقتصادية، 205-206.
6. بن قطيب علي وحطاب دلال. (2019). أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 7.
7. بن قطيب علي وحطاب دلال. (2019). أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، صفحة 7.
8. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. الصفحة 02.
9. لزعر محمد سامي. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير. جامعة قسنطينة.
10. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة. (2006). تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي. عمان: دار المسيرة.